باسكان المهملة وبهمزة اصغر من التمر كحلاء العين لا ذنب لها وفي ام حنين خروف او جدي وبه يضم المهملة وفتح الموحدة وبالمثناة على خلقة الرباء عظيمة البطن وبغالة ولد الضب بالخرو في الصغير من اولاد الضان بالجيم من اولاد المعز وثلثة اجدع فان كثرت فهي الجدوة والتيس وبه طائر على راسه ريش كالتاج فان اقام وحاجة قنبرة انثية على الاسم قنبرة وبه فضل ريش قائم وبالوطواط في القاموس الوطواط من خطاطيف الجبال وبالورشان بفتح الواو والراء ذكر القمري وبلا العوسج امر لا يحرم قطعه ولا ضمان فيه كالصعد المورق وهو شجر لشوك قبلا هشيء القاموس هش الورق بهش خبطه بعصا ليسقط ويجوز تشريح البهائم خلافا للزيادي ويجوز تشريح جراد ومن الممتنع اخذه ليبيعه ومن الصادق بيع ما يعلف به وقطع الاذخر بانزال الجزء بنبات معروف الواحدة اذخرة فان الصحاح وقيل لا يجزئ قال في الروض وقوع تقلد الحرم والحجارة الى حرام قال في شرح مسلم فيجب رده الى الحرم انتهى وهو المعتمد المفتى به قال في الروضة ونقل الحطب والحجارة الى الحرم مكروه وبالصيد درج الطاء بفتح الواو وبالجيم وهو واد بصحراء الطائف يحرم صيده على الصحيح عند عامة الاصحاب لحديث ورد فيه ولا متعلق به ضمان عند الاكثرين

فرع يدخل في الجزاء في الاستمتاع قال في الاسنى المحظورات بالاحرام تنقسم الى استهلاك كالحلق والى استمتاع كالتطيب وبها انواع حلق وقلم واتلاف صيد او نحوه وتطيب ولبس ودهن وجماع ونحوه ولا تتداخل المحظورات بتداخل الفدية اما بالاتحاد بها الا ان اتحد النوع كتطيبه ولبسه باصناف او بصنف مرتين فاكثر او حلق شعر رأسه وذقنه وبدنه واتحد المكان والزمان عادة ولم يتخلل بينهما تكفير ولم تكن مما يقابل بمثل او نحوه فتتحد الفدية لان ذلك يعد بدئذ خصلة واحدة

فصل اذا احصر المحرم بحج او عمرة تحلل ان كان له تحلل اي جاز له التحلل في الاصح ثم ان كان الوقت ضيقا بان لا يسعها الا فضل ان لا يجوز التحلل فيما يجوز والا جاز فيتم الحج والعمرة والا كان الوقت ضيقا فالاولى التحلل للاتيان بالحج فيلزمه القضاء عند بعضهم ولو صد عن عرفة ولم يصد عن مكة فيحتمل فلا يتحلل ثم يتحلل في يوم النحر ولو صد عن مكة ودون عرفة وجب عليهم الوقوف ثم يتحللون

بتحلل وشرط جواز التحلل ان لا يتيقنوا ادراك الحج فان تيقنوا قال الماوردي فيجب او تيقنوا ادراك احدهما او عمرة وتيقنوا ادراك فهم عن قريب وهو ثلثة ايام لم يجز التحلل وان ذبح حيث احصر ولزمه الحلق وفرق اللحم وسائر الاجزاء على ما سيأتي ذلك في المضيع وقطائه ولا يلزمه اذا احصر في الحل ان يبعث بها الى الحرم لانه صلى الله عليه وسلم ما ذبح بالحديبية وهي في الحل ويقوم مقام الشاة بدنة او بقرة او سبع اصحها كما قاله الرافعي ولا يسقط الدم اذا شرط عند الاحرام انه يتحلل اذا احصر وقيل يسقط فذكر كما ان شرط التحلل بالمرض ونحوه فانه يسقط وفرق الاول بينهما بان التحلل بالاحصار جائز بلا شرط فشرطه لغو بخلاف المرض ونحوه فانه لا يجوز به الا بالشرط قال الزيادي ولا يتوقف على الصوم اما لا يتوقف التحلل على الصوم بل التحلل في الحال بالنية والحلق اذا جعلنا نسكا لان النسك لطول زمانه فتعظم المشقة في الصبر على الاحرام الى فراغه ولا بد من مقارنة النية للذبح كما جزم به الرافعي ومن تقديم الذبح على الحلق للاية قال في التحفة فان قلت لم اشترط الترتيب هنا بخلافه في تحلل الحج قلت لان الحج لطوله زمنه فوسع فيه بان جعل له تحللان وبعدم اشتراط الترتيب بخلاف ما هنا فانه لما لم يكن الا واحد اشترط فيه الترتيب لعدم المشقة فيه وفظيره ما لو كان على المرة فانها لما كانت كذلك اشترط الترتيب في تحللها وان كان فرضا جميعا كما قال بعض علمائنا معتمدا هذه العبارة فتفهم ان ما استقر عليه بحجة الاسلام بعد السنة الاولى من الامكان وكالقضاء والنذر ثم ان كان حج فرض ضاع كما كان قال بعض علماء عصرنا وهذه العبارة تفهم ان الفرض لا يضيق عليه وليس كذلك بل للفرق بين التطوع والفرض وانما قال يقع كما كان فلانة لا يسع قضاء لائتة ولم يتعرض للتضييق اعتمادا على الشهرة وقياسا على التطوع فيما جلبا النهى

خاتمة الدعاء الواجبة بتركه كالمأمورات كالاحرام من الميقات او قوله كرم التمتع اذا خرج يوم يصوم كالمتمتع ثلثة ايام في الحج وسبعة بعد رجوعه الى وطنه وهذا لا يجزئ في الروضة كاصلها وعليه الاكثرون وعلى هذا فلو صام ترتيب وتفريق وقبل اذا خرج منها الى قوله ع كاملة كما مر ويجزئ كما هو ظاهر دم بترتيب وتفريق

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)